

Distr.: General
6 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٦	ثانياً - الميزانية
٦	ثالثاً - الظروف الاقتصادية
٦	ألف - لمحة عامة
٧	باء - الخدمات المالية

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل الحالية مستمدة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات الحالية إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة. بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة أحالت هذه المعلومات في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

270215 260215 15-01604 (A)



٩	السياحة	- جيم
٩	البناء	- دال
٩	النقل والاتصالات	- هاء
١٠	الظروف الاجتماعية	- رابعا
١٠	لمحة عامة	- ألف
١١	العمالة	- باء
١٢	التعليم	- جيم
١٢	الصحة العامة	- دال
١٣	الجريمة والسلامة العامة	- هاء
١٣	حقوق الإنسان والقضايا ذات الصلة	- واو
١٤	البيئة	- خامسا
١٤	المسائل العسكرية	- سادسا
١٥	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	- سابعاً
١٦	مركز الإقليم في المستقبل	- ثامناً
١٦	موقف حكومة الإقليم	- ألف
١٦	موقف الدولة القائمة بالإدارة	- باء
١٧	الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة	- تاسعاً

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: برمودا هي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل السلطة القائمة بالإدارة: الحاكم جورج فيرغيسون (أيار/مايو ٢٠١٢).

الجغرافيا: تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو ٩١٧ كيلومترا شرق ساحل ولاية نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية. ويتألف الإقليم من ٨ جزر رئيسية و ١٣٠ جزيرة أصغر حجما.

مساحة الأراضي: ٥٣,٣٥ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٧٠ ٤٥٠ كيلومترا مربعا.

السكان: ٦١ ٧٧٧ (عام ٢٠١٤).

العمر المتوقع عند الولادة: ٨١ عاما (الذكور ٧٧,٨ عاما، والإناث ٨٤,٣ عاما (تقديرات عام ٢٠١٤)).

التركيبة العرقية: نحو ٥٤ في المائة من السود و ٣١ في المائة من البيض و ١٥ في المائة من ذوي الأعراق المختلطة وأعراق أخرى (عام ٢٠١٠).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: هاميلتون.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء مايكل دنكلياي.

الأحزاب السياسية الرئيسية: تحالف برمودا الواحدة؛ وحزب العمال التقدمي.

الانتخابات: أجريت أحدث انتخابات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ وستجرى الانتخابات المقبلة في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الهيئة التشريعية: تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ الذي يضم ١١ عضوا يعيّنهم الحاكم (٣ أعضاء من اختيار الحاكم، و ٥ أعضاء يقترحهم رئيس الوزراء، و ٣ أعضاء يقترحهم زعيم المعارضة)، ومجلس النواب الذي يضم ٣٦ عضوا يُنتخبون ضمن ٣٦ دائرة انتخابية لولاية لا تزيد مدتها عن خمس سنوات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٨٨ ٧٥٠ دولاراً (تقديرات عام ٢٠١٣).

الأنشطة الاقتصادية: الخدمات المالية، والسياحة.
الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والدول
الأعضاء في الجماعة الكاريبية.
معدل البطالة: ٩ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٤).
الوحدة النقدية: دولار برمودا المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد.
نبذة عن تاريخ برمودا: اكتشفها في عام ١٥٠٥ الرحالة الإسباني هوان دي برموديث،
وسميت في عام ١٥١٠ باسم "لا برمودا". وظلت غير مأهولة إلى أن استوطنها في
عام ١٦٠٩ مستعمرون بريطانيون تحطمت بهم سفينتهم على شعابها وهم في طريقهم
إلى فيرجينيا. وفي عام ١٦١٢، وسع الملك جيمس الأول الميثاق الملكي الممنوح لشركة
فيرجينيا ليشمل برمودا. وبعد أن ألغي ميثاق الشركة في عام ١٦٨٤، ألحقَ حكم هذه
الجزر بالتاج البريطاني.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - عدل دستور برمودا الذي صدر في عام ١٩٦٨ في خمس مناسبات، كان آخرها في عام ٢٠٠٣. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يمنح الدستور الإقليم حكما ذاتيا داخليا شبه كامل، يترك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الحد الأدنى من الضوابط الدستورية. والحاكم (وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة) الذي يعينه التاج البريطاني هو المسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة.

٢ - وللإقليم نظام حكم برلماني يتألف من الحاكم، ونائب الحاكم، ومجلس الوزراء، وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين. ويعين الحاكم في منصب رئيس الوزراء عضو مجلس النواب الذي يبدو أنه أقدر أعضاء المجلس على كسب ثقة أغلبية أعضاء المجلس المكون من ٣٦ عضوا يمثل كل منهم دائرة برلمانية ويرأس رئيس الوزراء مجلس وزراء قد لا يضم أكثر من ١٤ عضوا من أعضاء الهيئة التشريعية.

٣ - ويستند قانون برمودا ونظامها القانوني إلى القانون العام الإنكليزي ومبادئ المساواة، والقانون التشريعي الإنكليزي (الساري منذ عام ١٦١٢) والقوانين التي سنها برلمان برمودا منذ ذلك الحين. ويُعين أعضاء هيئة القضاء باقتراح من رئيس القضاة. وفي برمودا ثلاث محاكم عاملة هي: محكمة الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني هذه الأقاليم.

٤ - ويجب ألا تقل سن الناخب عن ١٨ سنة في تاريخ إجراء الانتخابات العامة أو الاستفتاء وأن يكون حاملا للجنسية البرمودية بحكم الميلاد أو بحكم الحالة، أو غير حامل للجنسية على أن يكون مسجلا في قائمة الناخبين منذ أيار/مايو ١٩٧٦. واستلم رئيس الوزراء الحالي، مايكل دنكلي من تحالف برمودا الواحدة، منصبه في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، خلفا لكريغ كانونيه الذي استقال من هذا المنصب. ويشغل تحالف برمودا الواحدة أغلبية المقاعد في مجلس النواب.

٥ - وفي عام ١٩٩٥، أُجري استفتاء على مسألة الاستقلال. ومن نسبة ٥٨,٨ في المائة من الناخبين الذين يحق لهم التصويت الذين شاركوا في الاقتراع، وهو عدد صغير بمقاييس برمودا وفقا للدولة القائمة بالإدارة، صوت ٧٣,٦ في المائة ضد الاستقلال. وكان الحزب الموجود في المعارضة آنذاك، حزب العمال التقدمي، قد نظم ضمن أوساط مؤيدي الاستقلال حملة لمقاطعة الاستفتاء بحجة أن الأمر يتعلق بمسألة ينبغي حسمها في الانتخابات العامة.

٦ - وكانت لجنة استقلال برمودا، قد أفادت في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٥ بأن المسألة العرقية ظلت سمة حاضرة باستمرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعبر مختلف مراحل تاريخ برمودا. ولا تزال الانقسامات العرقية في برمودا تُستغل، بقدر كبير، إما لتأييد الاستقلال وإما لمعارضته، وفي سياق تحديد الأسلوب الواجب اتباعه للتأكد مما يريده السكان. فحزب العمال التقدمي، وهو الحزب الحاكم في عام ٢٠٠٥، كان يريد أن تُحسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات. وأفيد بأن حزب العمال التقدمي يظل ملتزما علنا باتباع سياسة فك الارتباط بالمملكة المتحدة. وفي المقابل، كان حزب برمودا المتحدة، سلف تحالف برمودا الموحدة، يؤيد إجراء استفتاء بشأنها. وخلصت اللجنة إلى أنه يتعين على الحزبين السياسيين أن يتبادلا الرأي بشأن مزايا الأسلوبين.

ثانيا - الميزانية

٧ - تبدأ السنة المالية للإقليم في نيسان/أبريل. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ركزت أولويات التمويل في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، على الاقتصاد، والتعليم، والرعاية الصحية، وإنفاذ القوانين. وقد وضعت الميزانية البالغة ١,١١ بليون دولار والحوافز الاقتصادية المرتبطة بها لتحقيق أهداف السياسات المحددة في المجالات الرئيسية المذكورة أعلاه. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن الميزانية في الفروع ذات الصلة أدناه. وتشير الإحصاءات الحكومية إلى أن إيرادات الإقليم في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ لم ترق إلى مستوى النفقات، وذلك للسنة الحادية عشرة على التوالي.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٨ - يقوم اقتصاد برمودا أساسا على تقديم الخدمات المالية إلى المؤسسات التجارية الدولية وعلى السياحة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن القطاع الصناعي صغير، وإن كان يمكن لقطاع البناء أن يشكل إحدى أبرز سماته. وتظل الزراعة محدودة بما أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تمثل سوى ٢٠ في المائة تقريبا.

٩ - وقدر الناتج المحلي الإجمالي لبرمودا في عام ٢٠١٣ بمبلغ ٥,٦ بلايين دولار. وقد استمر فقدان الوظائف وإغلاق المشاريع التجارية في التأثير سلبا على الإنتاج، مما أدى إلى نمو سلبي للسنة الخامسة على التوالي. غير أنه، استنادا إلى أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحالية، سُجلت زيادة طفيفة بنسبة ٠,٧ في المائة. وشهد ما مجموعه ٦ قطاعات من القطاعات

الصناعية الـ ١٥ في الاقتصاد زيادة في النشاط الاقتصادي، بعدما انعكست أفضل آثار هذه الزيادة على الفنادق والمطاعم والقطاعات المتعلقة بالأعمال التجارية الدولية. وبصفة عامة، انعكست الزيادة في النمو الاقتصادي صعوداً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٤ في المائة.

١٠ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يمثل الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات القليلة الماضية تحدياً رئيسياً للحكومة، ما حملها على اتخاذ مبادرات ترمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، بدأ بعضها يؤثر ثماره في نهاية عام ٢٠١٣. وعلى سبيل المثال، تمثلت مبادرات تصدي الحكومة على الصعيد السياسات لفقدان الوظائف في عام ٢٠١٣ في إعفاء أرباب العمل من الضريبة على المرتبات لمدة سنتين مقابل تعيين برموديين جدد وإلغاء تحديد مهل زمنية لإجازات العمل. وفي المستقبل القريب، يتوقع أن تميز الحكومة كازينوهات ألعاب القمار وتدخّل تعديلات على سياسة الهجرة، وعلى القاعدة ٤٠/٦٠ (التي تلزم الشركات بأن يملك البرموديون حصة ٦٠ في المائة منها وفقاً لقانون الشركات لعام ١٩٨١) من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سيعزز النمو المتواضع الذي سُجل في عام ٢٠١٣.

باء - الخدمات المالية

١١ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، برمودا هي أحد المراكز الدولية الرائدة في أنشطة المال والأعمال في العالم، فهو قطاع يشكل زهاء ٢٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وبرمودا هي أيضاً إحدى الولايات القضائية الرئيسية في العالم في مجال أنشطة التأمين وإعادة التأمين الواسعة النطاق.

١٢ - وتتولى تنظيم قطاع الخدمات المالية في برمودا هيئة متكاملة هي هيئة النقد في برمودا التي لها سلطة تحصيل الغرامات المدنية. وليس للإقليم مصرف مركزي. وتتولى فيها إدارة ربط العملة بدولار الولايات المتحدة مصارف تجارية تلي العرض والطلب على أساس معدل واحد إلى واحد. والمصارف، لا هيئة النقد في برمودا، هي التي تملك احتياطي البلد من العملات الأجنبية.

١٣ - ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، سُجلت ٤٦٨ شركة وشراكة دولية جديدة في برمودا خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ١٠,٩ في المائة مقارنة بـ ٤٢٢ شركة سُجلت في الفترة المقابلة من عام ٢٠١٣.

وسُجّلت في برمودا ٣٦ شركة تأمين جديدة خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤، بزيادة نسبتها ٥,٩ في المائة مقارنة بـ ٣٤ شركة سجلت في النصف الأول من عام ٢٠١٣.

١٤ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم تكن برمودا قط ولاية قضائية تطبق فيها قوانين سرية المعلومات المصرفية وكانت تمسك سجلاً للمالكين المستفيدين الخواص منذ أربعينات القرن الماضي. ويتضمن السجل الحالي تفاصيل عن المالكين الفعليين للكيانات المؤسسية الخاصة العاملة في برمودا. وهو سجل مركزي تمسكه السلطة العامة وبما أن الملكية تتغير على مر الزمن، فيجري تحديثه باستخدام نظام آلي نشط. وتتبادل الحكومة حالياً المعلومات مع السلطات المختصة الأخرى لشركائها في المعاهدة عند الطلب. وبموجب التشريعات التنظيمية، ثمة أحكام للمؤسسات المالية تتعلق بأصحاب الأسهم وتتطلب موافقة هيئة النقد في برمودا على هؤلاء الأشخاص.

١٥ - وكانت برمودا تلزم، منذ ما يزيد على ٧٠ عاماً، الأشخاص الراغبين في تأسيس شركة في الإقليم بتوفير المعلومات عن المالك المتفجع الحقيقي. وتتولى السلطة حالياً الاستقصاء عن هؤلاء الأشخاص (الذين يخضعون لعتبة مراقبة بنسبة ١٠ في المائة). ويخضع نقل الأسهم إلى غير البرموديين أيضاً إلى استقصاء من قبل السلطة. وتحتفظ السلطة بكل المعلومات عن المتفجع النهائي التي تقدم لها كجزء من عملية الاستقصاء. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا توجد في برمودا تشريعات تتعلق بسرية المعلومات المالية.

١٦ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أبرمت برمودا اتفاقاً المتعلق بتبادل المعلومات الضريبية مع المملكة المتحدة في عام ١٩٨٦، وذلك لضمان أقصى قدر من الشفافية والأمن في المجال المالي. وكانت برمودا قد احتلت مكانة رائدة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالشفافية والتعاون في المسائل الضريبية، بإبرام ٤١ اتفاقاً بشأن تبادل المعلومات الضريبية (أبرم ما نسبته ٩٠ في المائة منها مع بلدان مجموعة العشرين، و ٧٦ في المائة مع دول أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و ٥٢ في المائة مع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، انضمت برمودا إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لتيسير التعاون بين الولايات القضائية في تقييم الضرائب وجمعها، وبخاصة من أجل مكافحة تجنب الضرائب والتهرب من دفعها.

١٧ - وأجرى المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية ذو الـ ١٢٥ عضواً والذي يركز على تنفيذ المعايير المتفق عليها دولياً والمتعلقة بالشفافية

وتبادل المعلومات في مجال الضرائب، استعراض نظراء متعمقا لنظام برمودا. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، صُنفت برمودا نتيجة لذلك الاستعراض بأنها "ممتثلة إلى حد كبير".

جيم - السياحة

١٨ - يتضح من الإحصاءات الحكومية التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة أن قرابة ٥٨٠.٠٠٠ مسافر زاروا برمودا في عام ٢٠١٣، وأنفقوا ما مجموعه ٤١٢ مليون دولار وأسهموا بما نسبته ٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. ويعمل ما نسبته ١٠ في المائة تقريبا من القوة العاملة في الإقليم في وظائف ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة بالسياحة التي وفرت بشكل مباشر نحو ٣٥٠٠ وظيفة. ويعمل نحو ١٦٠٠ شخص في وظائف تتصل بخدمات الدعم.

١٩ - ورُصدت لوزارة تنمية السياحة والنقل في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ ميزانية تناهز ٢٥,١ مليون دولار (خصص مبلغ ٢٣ مليون منها لهيئة السياحة في برمودا). وسجل قطاع الفنادق والمطاعم انتعاشا في عام ٢٠١٣، سجل زيادة في القيمة المضافة بلغت ٦,١ في المائة.

دال - البناء

٢٠ - في عام ٢٠١٣، شهد قطاع البناء والمقالم بصفة عامة انخفاضا بلغت نسبته حوالي ٤,٤ في المائة بحيث وصل إلى مبلغ ١٦٩,٥ ملايين دولار. ومع ذلك، تشير تقديرات الحكومة إلى أن قيمة الأعمال المنجزة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ بلغت ١٠٣,٧ ملايين دولار، مقارنة بـ ٨١,٢ مليون دولار في الفترة المقابلة من عام ٢٠١٣، أي بزيادة قدرها ٢٧,٧ في المائة. وأنجز ما نسبته ٦٦,٨ في المائة في أعمال بناء المستشفيات والمدارس والمراكز المجتمعية، أنجز منها القطاع الخاص الثلثين، بينما أنجز القطاع العام الثلث. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع بأعمال لتشييد الفنادق تبلغ قيمتها ٢٥ مليون دولار، في النصف الأول من عام ٢٠١٤، وهو أكبر مبلغ أنفق على هذا القطاع منذ عدة سنوات، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة.

٢١ - واستنادا إلى تقارير وسائط الإعلام، وقّع الإقليم في عام ٢٠١٤ اتفاقا بشأن إنشاء مطار جديد يتوقع أن تبدأ أشغاله في عام ٢٠١٥، ومن المقدر أن تستغرق عدة سنوات.

هاء - النقل والاتصالات

٢٢ - تشهد برمودا، بشبكة تضم نحو ٢٠٠ كيلومتر من الطرق العامة المعبدة و ٤٠٠ كيلومتر من الطرق الخاصة، كثافة مرورية عالية، حيث يوجد ما يقرب من

٧٨ سيارة فيها في كل كيلومتر في عام ٢٠١٣. وقد أدت القيود التي قصرت ملكية السيارات على سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، واقتراها بسياسة لا تجيز تأجير السيارات، إلى نشوء نظام للنقل الجماعي يستخدم بدرجة كبيرة. ولا تزال خدمات النقل العام من حفلات وعبارات تتاح مجاناً للطلبة المقيمين في البلد.

٢٣ - ويسير العديد من الرحلات الجوية التجارية المنتظمة التي تربط برمودا بعدد من الجهات في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. ولبرمودا وكالاتها الخاصة في مجال تنظيم الملاحة الجوية والبحرية، تدير سجلاتها إدارة الطيران المدني وإدارة التنظيم البحري.

٢٤ - وللإقليم أربع شركات للاتصالات الدولية، لثلاث منها مرافق خاصة ممتدة عبر الأطلسي تكملها مرافق متصلة بالسواتل للخدمات الخاصة والاتصالات في حالات الطوارئ. وكما ورد في تقارير سابقة، تولت هيئة ناظمة أنشئت حديثاً المسؤولية عن قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الإقليم في عام ٢٠١٣. وستكون هذه الوكالة غير الحكومية، الممولة من قطاع الاتصالات ذاته، مسؤولة عن إدارة ولاية تشريعية تشمل حماية المستهلك وتطوير المشاريع التجارية.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٥ - رُصد في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لوزارة المجتمعات المحلية والثقافة والرياضة نحو ٨٦,٣ ملايين دولار، استخدم نحو ٤٥ في المائة منها لضمان حصول الأفراد الذين ليست لديهم موارد كافية على المساعدة المالية.

٢٦ - وهناك نحو ٣٥ مجلس إدارة وطني للرياضة في برمودا، مما يؤكد على أهمية الرياضة للإقليم على جميع المستويات، والتي تشمل المنافسات الإقليمية والدولية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، أصدرت وزارة المجتمعات المحلية والثقافة والرياضة "سياسة برمودا الوطنية في مجال الرياضة: النجاح الرياضي: رؤيتنا وآفاقها". وحددت هذه الوثيقة السياسة العامة هذه زيادة المشاركة وتحسين الأداء بوصفهما النتيجتين الرئيسيتين المرجوتين، وسيتم دعمها بوضع خطة عمل من أجل تحقيق الأهداف ذات الأولوية التي تشمل التركيز على ممارسة النساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة للألعاب الرياضية.

باء - العمالة

٢٧ - وفقا لبيانات العمالة لعام ٢٠١٣، انخفض العدد الكلي للوظائف في برمودا بنسبة ٣,٣ في المائة ليصل إلى ٢٧٧ ٣٤ (من ٤٤٣ ٣٥ في عام ٢٠١٢). وتتصدى وزارة الداخلية للتحديات الناشئة من خلال تعزيز برامجها الأساسية التي تساعد السكان على إيجاد عمل وتدريب القوة العاملة لتلبية معايير الوظائف المتاحة. وفي عام ٢٠١٤، جمعت الوزارة القطاعين العام والخاص لوضع استراتيجيات ترمي إلى تحسين الاقتصاد وإيجاد فرص عمل جديدة. وصدر الجزء الأول من خطة التدريب الوطنية في عام ٢٠١٤. وأطلق مجلس التدريب الوطني حملة توعية عامة مكثفة، لتبادل الأفكار الموثقة في الخطة بشأن اتجاهات العمل والمهن لفترة السنتين إلى السنوات العشر القادمة. ومن المقرر أن يصدر الجزء ٢ من الخطة في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن يعالج استراتيجيات التنفيذ. ويشمل تركيز الخطة خمسة قطاعات رئيسية لاقتصاد برمودا هي: الوزارات الحكومية، والهيئات والوكالات الاعتبارية؛ والشركات المالية وشركات التأمين؛ والمبيعات والخدمات؛ والفنادق والضيافة؛ والتنمية والهياكل الأساسية.

٢٨ - وبدأ تنفيذ مجلس برمودا للوظائف، وهو قاعدة بيانات وطنية للعمالة تديرها إدارة تنمية القوى العاملة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويتاح هذا البرنامج الموجود على شبكة الإنترنت لجميع سكان برمودا الذين يبحثون عن عمل، ويتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز وتركيز الوظائف المتاحة في برمودا. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن يساعد مجلس الوظائف على ربط العمال بأرباب العمل، وإتاحة فرصة أكبر لسكان برمودا المؤهلين لإيجاد فرص عمل ويقلل في نهاية الأمر من الحاجة إلى تقديم طلبات تصاريح عمل.

٢٩ - وعقدت لجنة إصلاح القوانين التي أنشأها وزير الشؤون الداخلية والمكلفة باستعراض وتحديث وتحسين الإطار التشريعي للعمالة، اجتماعات منتظمة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ستتم صياغة تشريعات خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣٠ - ومن المقرر أن تدخل سياسة تصاريح العمل الجديدة حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠١٥. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تأتي السياسة الجديدة في نطاق الاحتصاص المباشر لإدارة الهجرة وسوف تشمل فئات تصاريح عمل جديدة بهدف تشجيع إنشاء أعمال تجارية جديدة في برمودا التي يتوقع أن تؤدي إلى زيادة فرص العمل للبرموديين، ولأزواج وزوجات البرموديين والمقيمين الدائمين.

جيم - التعليم

٣١ - خُصّصت لوزارة التعليم ميزانية تقارب ١٤٦,٥ ملايين دولار للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لتحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية لنظام المدارس الحكومية اليرمودية الذي يهدف إلى توفير تعليم يستوفي المعايير العالمية، بما في ذلك المعايير المتعلقة بالتعليم الخاص.

٣٢ - ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم حوالي ٩٨ في المائة للذكور و ٩٩ في المائة للإناث، لليرموديين الذين تزيد أعمارهم عن ١٤ سنة. والتعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٨ سنة. ويوجد عدد من المدارس الخاصة، منها ست مدارس توفر التعليم الابتدائي المبكر، توفر التعليم لقرابة ٤٠ في المائة من التلاميذ اليرموديين ممن هم في سن التعليم الإلزامي. ولا تحصل هذه المؤسسات على تمويل حكومي.

٣٣ - وكلية برمودا هي المؤسسة الرئيسية في الإقليم للتعليم العالي، وهي معتمدة لدى جمعية نيو إنكلند للمدارس والكليات من خلال لجنّتها لمؤسسات التعليم العالي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فقد حددت الكلية ٢٠ مؤسسة تقيم معها اتفاقات مطابقة (وهي عملية تطابق بموجبه إحدى المؤسسات دوراتها الدراسية أو احتياجاتها الدراسية مع الدورات الدراسية التي تقدمها مؤسسة أخرى) في حين أن لدى بعض هذه المؤسسات اتفاقات متعددة لبرامج مختلفة. ولدى الكلية أيضاً قائمة بأسماء أكثر من ١٠٠ كلية وجامعة انتقل إليها بنجاح خريجون محليون بعد أنهموا دراستهم في الكلية. ويستفيد مواطنون من الأقاليم البريطانية لما وراء البحار من معدلات رسوم الطلاب السارية في الجامعات البريطانية. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي إمكانية الحصول على أموال، بما فيها من أجل التعليم العالي والتعليم المهني.

دال - الصحة العامة

٣٤ - بالنسبة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، رصدت لوزارة الصحة والمسنين والبيئة ميزانية قدرها ١٩٥ مليون دولار، وهو ما يمثل نحو ١٧ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي. وبالإضافة إلى الأنظمة، تقدم الوزارة التوجيه المتعلق بالسياسات لقطاع الصحة الذي يشمل رعاية الأمراض الحادة في المستشفى، ورعاية الأمراض النفسية في المستشفى، ومجلس برمودا للصحة، وخدمات الصحة العامة، ونظام التأمين الصحي والقطاع الصحي الخاص. ولدى الإقليم نظام مختلط لتمويل الرعاية الصحية يتألف من تمويل عام مباشر وخدمات للتأمين الصحي والاجتماعي والإعانات الحكومية.

٣٥ - وسكان برمودا هم أقرب إلى سن الشيخوخة ومعدل الخصوبة فيها منخفض. ويتوقع أن يبلغ ١٦ في المائة من السكان ٦٥ سنة أو أكثر من العمر في عام ٢٠١٤، مقارنة بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠١٤، بلغ إجمالي معدل الخصوبة ١,٥٩ ولادة لكل امرأة، وهو دون مستوى الإحلال البالغ ٢,١٠ ولادة لكل امرأة. وفي عام ٢٠١٤، كان العمر المتوقع عند الولادة ٨٤,٣ سنة للنساء و ٧٧,٨ سنة للرجال. وتفيد التقارير أن متوسط العمر المتوقع لدى السكان السود يقل بأربع سنوات عما هو لدى السكان البيض.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٦ - تتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية لوزارة شؤون السلامة العامة في تعزيز المعايير المهنية لدى جهاز شرطة برمودا وكتيبة برمودا ودائرة برمودا للإطفاء والإنقاذ، وإدارة الإصلاحات والإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات. ويشغل رئيس الوزراء أيضا منصب وزير الأمن الوطني.

٣٧ - وتشمل الجهود التي تبذلها الشرطة لكفالة السلامة العامة في الإقليم إنفاذ القوانين بحزم، وإشراك المجتمعات المحلية، وإجراء تحقيقات دقيقة تفضي إلى توجيه إدانات. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، اتسم الربع الثاني من عام ٢٠١٤ بأدنى معدلات الجريمة في الإقليم منذ عام ٢٠٠٠، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى قوة الشرطة وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية. ولا تزال الجريمة آخذة في الانخفاض ولا تزال فرقة العمل الجماعي المشتركة بين الوكالات ملتزمة بوضع البرامج التي تعالج وتمنع السلوك المناوئ للمجتمع.

واو - حقوق الإنسان والقضايا ذات الصلة

٣٨ - تطبّق الصكوك الدولية والأوروبية الرئيسية لحقوق الإنسان في برمودا. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ورد سابقاً، قررت الحكومة وضع سياسة جنسانية وطنية لتعزيز اتخاذ قرارات منصفة تشمل مختلف الاحتياجات والقيود والأولويات المتصلة بالرجل والمرأة. فعلى سبيل المثال، يشكل الدستور عائقاً أمام توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل برمودا، وخاصة فيما يتعلق بالمادة ١٥ من الاتفاقية ومسألة التمييز بين الرجل والمرأة، وذلك لأن حقوق الزوج غير البرمودي المتزوج من برمودية هي أقل من حقوق الزوجة غير البرمودية المتزوجة من برمودي. ولن تسمح الاتفاقية بهذا التمييز.

خامسا - البيئة

٣٩ - تزود شركة خاصة واحدة بحوالي ٩٨ في المائة من الطاقة الكهربائية في الإقليم التي تعتمد على الوقود الأحفوري حصرا لتوليد الكهرباء. وتوفر نسبة الـ ٢ في المائة المتبقية محطة خليج تايتز لتحويل النفايات إلى طاقة التي تملكها وتشغلها وزارة الأشغال العامة.

٤٠ - وكما ورد سابقا، أصدرت لجنة التدقيق البيئي التابعة لمجلس العموم في المملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تقريرا عن الاستدامة في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، حددت فيه المسائل المالية والمؤسسية المتعلقة بالمخاطر التي تهدد الموائل والأنواع الأحيائية الفريدة وحماية التنوع البيولوجي (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر A/AC.109/2014/5).

٤١ - ووضعت استراتيجية التنوع البيولوجي لأقاليم ما وراء البحار للمملكة المتحدة التي صدرت في نيسان/أبريل ٢٠١٤، كأداة رئيسية لتمكين المملكة المتحدة والحكومات الإقليمية لما وراء البحار التابعة لها من الوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، صدر تقرير عن الأنشطة الجارية والمخطط لها التي تدعمها إدارة شؤون البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة، وزارة خارجيتها ومكتب شؤون الكمنولث، وإدارة التنمية الدولية والمستشار القانوني لديها، واللجنة المشتركة لحفظ الطبيعة. ويغطي التقرير كل مجال من المجالات في إطار الاستراتيجية والأنشطة في أنغويلا وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر فوكلاند (مالفيناس) وجبل طارق ومونتسيرات وبيتكيرن وسانت هيلانة وجزر تركس وكايكوس.

سادسا - المسائل العسكرية

٤٢ - تحتفظ برمودا بكتيبة دفاعية قوامها زهاء ٦٠٠ جندي، تُعرف بكتيبة برمودا. وعلاوة على الأفراد الذين يعملون بدوام جزئي، يشمل هذا الرقم "نواة" قوة دائمة قوامها ١٤٠ جنديا و ٣٠ جنديا متفرغا تقريبا. ويخضع الذكور البالغون من سكان الإقليم للتجنيد الإلزامي بطريق القرعة، ويقتضي هذا التجنيد الخدمة بدوام جزئي لثلاث سنوات تقريبا تنطوي على القيام بتدريبات أسبوعية وحضور معسكر سنوي مدته ١٥ يوما. ويتقاضى جميع الجنود أجرا على خدمتهم العسكرية.

٤٣ - وتتعاون الكتيبة بانتظام مع حكومات أجنبية تشمل حكومات كندا وجامايكا والولايات المتحدة وتساعد في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في أقاليم أخرى تديرها

المملكة المتحدة. وفي أعقاب الإعصارين فاي وغونزالو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اللذين أحدثا أضراراً واسعة النطاق وأديا إلى انقطاع الكهرباء في الإقليم، تلقت جهود الإصلاح وإزالة الأضرار التي بذلتها الكتبية مساعدة من طاقم سفينة Argyll من البحرية الملكية للمملكة المتحدة التي توجهت نحو برمودا، وظلت على أهبة الاستعداد حتى بعد انحسار العاصفة.

٤٤ - ولا تزال الدولة القائمة بالإدارة ملتزمة بإلغاء التجنيد. وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت الكتبية حملة علاقات عامة واسعة النطاق في سعي منها لتعزيز التجنيد التطوعي. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال تشريع لتزويد الكتبية بنظام قانوني وتأديبي منقح وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي لجيش حديث، قيد الصياغة.

٤٥ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أعلن عن وضع خطط لتوسيع دور الكتبية في مجال الأمن البحري. ويتوقع إنشاء كتبية دائمة بقوات بقوارب. وسوف تشمل واجبات قوات القوارب السلامة العامة وأعمال الشرطة في المياه وعلى الشواطئ على حد سواء.

سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٦ - إن برمودا عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة وعضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي التي أنشئت لمكافحة غسل الأموال. ووكالة الاستخبارات المالية في برمودا هي عضو في مجموعة إيغومنت لوحدات الاستخبارات المالية وهيئة النقد في برمودا هي عضو في الهيئات المالية التنظيمية الإقليمية والدولية، بما في ذلك الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وفريق مشرفي المركز المالي الدولي. وتضطلع برمودا أيضاً بدور رئيسي في المنتدى العالمي المعني بالشفافية الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بوصفها عضواً في فريق استعراض الأقران. وتشارك برمودا أيضاً في مؤسسة الحفظ الكاريبية، والحوار بين منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الأمن، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) واللجنة الأولمبية الدولية.

٤٧ - واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قرر الإقليم الانضمام إلى قرار مجلس الاتحاد الأوروبي لرابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار والأقاليم التابعة للاتحاد الأوروبي (EU/٧٥٥/٢٠١٣) لعام ٢٠١٣، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٤، وتمت المصادقة عليه في إطار جهود تهدف، في جملة أمور، إلى الانتقال من نهج التعاون الإنمائي التقليدي إلى

الشراكة المتبادلة التي تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم.

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٨ - ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على وضع برمودا في المستقبل في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٩ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ذكر ممثل المملكة المتحدة في الاجتماع الخامس للجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المنعقد خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، إن العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التابعة علاقة عصرية تقوم على أساس الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تحديد ما إذا كان سيظل بريطانيا. فإذا اختار شعب الإقليم أن يظل بريطانيا، فإن المملكة المتحدة ستحافظ على علاقتها الخاصة به وتعمقها.

٥٠ - ومضى يقول، إن المملكة المتحدة، منذ أن نشرت الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ ورقة بيضاء بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة"، كانت تعمل بشكل وثيق مع الأقاليم لمواصلة تطوير تلك الشراكة. وقال إن لدى حكومة بلده مسؤولية أساسية لكفالة الأمن والحوكمة الرشيدة في أقاليم ما وراء البحار التابعة لها. وقد عززت المملكة المتحدة الاجتماع السنوي الذي تعقده مع زعماء الإقليم في مجلس وزاري مشترك ومنحته ولاية واضحة لقيادة أعمال استعراض الاستراتيجية والالتزامات الواردة في الكتاب الأبيض وتنفيذها.

٥١ - وفي الاجتماع الثالث للمجلس الوزاري المشترك المتعلق بأقاليم ما وراء البحار الذي عقد في لندن في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وافقت المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار التابعة لها على بيان يتضمن الفقرة التالية التي تحدد الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التابعة لها بشأن تقرير المصير:

إن لجميع شعوب الأقاليم الحق في تقرير المصير. وبالنسبة للأقاليم ذات السكان الدائمين الذين يرغبون في ذلك، فإن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلبات شطب الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتتحمل

حكومات الإقليم سياسياً المسؤولة تجاه أجهزتها التشريعية لممارسة مجالات السياسة المفوضة. وسوف نواصل العمل معاً لتطوير مؤسسات حكومية وديمقراطية لكي تتمتع الأقاليم بأقصى قدر ممكن من الحكم الذاتي، بالتوافق مع التزامات المملكة المتحدة فيما يتعلق بمسؤولياتها السيادية.

تاسعاً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٥٢ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة القرارين ١٠٥/٦٩ ألف وباء دون تصويت بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/69/23) والتوصية اللاحقة التي قدمتها اللجنة الرابعة. ويتعلق الجزء الثالث من القرار ١٠٥/٦٩ بباء برمودا. وبموجب ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

(أ) تؤكد أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا لعام ٢٠٠٥ الذي يقدم دراسة وافية ودقيقة للحقائق المحيطة بالاستقلال، ولا تزال تأسف لأنه لم تنفذ حتى الآن الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد اقتراحات السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

(ب) تؤكد الحاجة إلى مواصلة تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الحكومة بما يعود بالفائدة على الإقليم؛

(ج) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ ب من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(د) ترحب بمشاركة برمودا الفعالة في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.